



ترجمات RCD

تفاوت التجارب الاقتصادية لدول أوروبا الوسطى

تأليف
إريك بوم

ترجمة
علي الحارس



تنويه
ان كل الاراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفع مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها. ويمثل المركز فضاءً حراً يتسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة أكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوريا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

ترجمات RCD

تفاوت التجارب الاقتصادية لدول أوروبا الوسطى

تأليف

إريك بوم

صحافي أمريكي

مجلة ريزون، الولايات المتحدة الأمريكية

عدد أكتوبر/تشرين الأول 2025

How Did Poland Get So Far Ahead of Hungary?

By: Eric Boehm

Reason Magazine

October 2025

ترجمة

علي الحارس

يسترجع السياسي والاقتصادي البولندي (لشك بالتسيروفيچ Leszek Balcerowicz) أحداث حياته التي برز فيها اسمه بين أهم الاقتصاديين والسياسيين في بلاده، وينتقي منها درسًا بليغًا لصنّاع السياسات في كلّ مكان، فيقول (في حديث مع صحيفة وول ستريت جورنال في العام 2012): "السياسات السيئة هي منبع معظم المشكلات"، لأنه يرى بأنّ النُظم الديمقراطية محاطة بالمجموعات المصلحية التي تحاول توسيع سلطة الدولة لأسباب مالية وأيديولوجية، و"حتى إذا كان هنالك ملائكة في الحكومة، وهذا ممّا لا يكون، فإنّ عدم وجود قوّة مكافئة من أنصار الحكومة المحدودة يؤدي إلى حدوث انتقال باتجاه المزيد من الدولانية، والوصول في نهاية المطاف إلى الركود والأزمة".

لقد ساعدت توجيهات بالتسيروفيچ، عندما كان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للمالية، في انتشال بولندا من الركود الاقتصادي وأزمة الشيوعية بعد العام (1989)؛ وبعد عقدين من ابتكاره لمقاربة "العلاج بالصدمة" لتحرير الاقتصاد البولندي وخصخصته، تمكّنت بولندا من أن تصبح البلد الأوروبي الوحيد الذي تفادى الإصابة بالركود خلال الأزمة الاقتصادية في المدة (2008-2009).

ولا يستطيع أحد اليوم أن ينكر حكمة بالتسيروفيچ، ففي العام (2025) تبوّأت بولندا المرتبة العشرين ضمن قائمة الاقتصادات الأكبر حجمًا في العالم، متخطيةً سويسرا في آخر التصنيفات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تستند إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). فبعد أقلّ من خمسة وثلاثين عامًا على الخلاص من ربة التخطيط المركزي على الطريقة السوفييتية، لم تتميز بولندا بمجرد امتلاكها لأنجح الاقتصادات الخارجة من خلف "الستار الحديدي"، بل إنّها تحوّلت إلى بؤرة نشاط عالمي بكلّ ما في العبارة من معنى.

وإنّ الاعتماد على دلالات مؤشر (الناتج المحلي الإجمالي) المفتقر إلى الدقّة ربّما يؤدي في الحقيقة إلى نقل صورة لا تعكس الروعة التي وصلت إليها النقلة البولندية، ولذلك يُفضّل العدول عنه إلى (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، والذي يقيس المخرجات الاقتصادية للفرد الواحد، وقد بلغ حوالي (13,000) دولار عندما دخلت بولندا حقبتها الرأسمالية في العام (1990)، ووصل إلى (44,000) دولار في العام (2023)، وذلك وفقًا لأرقام البنك الدولي في العام (2023)، وبتعديل الأرقام لحساب التضخم والتعبير عنها بسعر صرف الدولار في العام (2021).

إن الرقم الأخير ما يزال متأخرًا عن متوسط قيمته في أوروبا (54,000 دولار)، ولكنّه يدلّ على أنّ بولندا استطاعت سدّ الفجوة الفاصلة بينها وبين باقي البلدان الأوروبية بسرعة مذهلة؛ ففي العام (1990) كان هذا الرقم لا يبلغ سوى (38%) من المتوسط، وفي العام (2000) وصل إلى (60%)، ثمّ إلى

(82%) في العام (2023)، وهو آخر الأعوام التي تتوفر إحصائيات بشأنها في بيانات البنك الدولي. وبذلك تكون بولندا قد تمكنت من اللحاق بالركب الأوروبي خلال مدة لا فتة تتجاوز العقد بقليل، ومن المرجح أنها ستستمر بالوتيرة نفسها، لأن أرقام الاقتصاد البولندي تزعم تحقيق نمو بلغ (3%) في العام (2024) بينما لم يتمكن الاتحاد الأوروبي ككل سوى من تحقيق نمو متعثر مقداره (1%) فقط.

وهذا الصعود البولندي المستمر منذ أكثر من ثلاثين عامًا يستند إلى أساس متين قوامه سياسة مالية ناجحة؛ إذ إن الضرائب في بولندا منخفضة (بالمعايير الأوروبية)، فضريبة الشركات ما زالت، منذ أوائل الألفية الثانية، تقل كثيرًا عن المتوسط العالمي. وينتفع الاقتصاد البولندي أيضًا من دين عام منخفض نسبيًا لا يمكنه النزول عن عتبة (60%) من إجمالي الناتج المحلي بفضل شرط دستوري ساعد بالتسيروفيج في إنجازه إبان التسعينيات من أجل السيطرة على الاقتراض. ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بمثل هذا السقف لتوقف الدين الحكومي الفدرالي عند سقف (17 تريليون) دولار، عوضًا عن الرقم الحالي الذي وصل إلى (29 تريليون).

وتزيدنا قصة النجاح الاقتصاد البولندي دهشةً عندما نقارنها ببلد آخر من بلدان أوروبا الوسطى حظي مؤخرًا بثناء فئات من اليمين الأمريكي، أي: هنغريا. فهذا البلد كان في يوم من الأيام أثرى من بولندا (عندما خرجت هنغريا من السيطرة السوفييتية في العام 1990 أيضًا كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 21,400 دولار)، ولكنه اليوم يتأخر عنها، ويبدو أن المسافة تتزايد بين الاثنين. ويقع جزء من المسؤولية عن هذا التأخر على كاهل الرئيس الهنغاري (فيكتور أوربان Viktor Orbán) الذي أطلق خلال العقد الماضي مشروعًا اقتصاديًا وأيديولوجيًا جذب انتباه المحافظين والقوميين في كل أنحاء العالم، ولا سيما في الولايات المتحدة؛ فبالإضافة للحملة التي شنها على الهجرة في بلاده، اتبع أوربان في المجال الاقتصادية سياسة حمائية شرسة، وعلى سبيل المثال: حارب التضخم في بلاده بفرض ضوابط متشددة على المواد الغذائية والوقود والضروريات الأخرى. لكن هذا التحول إلى الدولانية جلب معه أزمات شخ متوقعة، وكذلك الركود الاقتصادي (كما حذر بالتسيروفيج)، فغاص الاقتصاد الهنغاري في مستنقع الركود بعد أن سجل أرقام نمو سلبية خلال الربعين الأخيرين من العام (2024).

إن الرجل القوي المتهور الذي يحكم هنغريا حاليًا يتمتع بالمهارة في لفت الانتباه إليه، ولكن بولندا هي من يجدر بها أن تنير الدرب نحو التقدم، لا من أجل بلدان أوروبا الوسطى وحسب، بل من أجل كل بلد يتحرر من قيود أيديولوجيا الاستبداد وما يرافقها من منهج التخطيط المركزي.



www.alrafidaincenter.com



009647826222246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



ص . ب . 252



info@alrafidaincenter.com



مركز الرافدين للحوار RCD



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية